العدد(1653) السنة السابعة -الخميس (12) تشرين الثاني 2009 ◆ http://www.almadapaper.com E-mail: almada@almadapaper.com

في حوار موسع مع وزير الصناعة

فوزي الحريري: ليس من مستقبل للاقتصاد العراقي من دون الاستثمار في جميع القطاعات وليس في قطاع النفط وحده

الاتفاقيات مع دول الجوار سياسية وليست اقتصادية

حاوره : يوسف المحمداوي
تصوير : مهدي الخالدي

من هو فوزي الحريري؟

فوزي فرانسو الحريري ، آثوري ، مسيحي ولدت في عام ١٩٥٨ في ناحية حرير التابعة لمحافظة اربيل عاصمة كردستان العراق، انتقلت العائلة الى بغداد وبقيت فيها لغاية عام ١٩٧٤ وانتقلنا منها نتيجة الازمة التي اندلعت بين الحركة التحررية الكردية والنظام السابق، وهاجرنا الى الخارج، والدي من القياديين في الحزب الديموقراطي الكردستاني واستشهد في اربيل، وعلى اثر الحادث عدت من الخارج ، حيث كنت في لندن اعمل في القطاع الخاص، وعملت لأكثر من ١٧ عاماً مديراً عاماً في شركة الخطوط الجوية البريطانية ، حيث أكملت الدراسة هناك وحصلت على دبلوم عال في ادارة الاعمال، وكذلك اكملت دراستي في الهندسة الكهربائية وحصلت على شهادة بكالوريوس من جامعة مانشستر ، واهتمامي يصب في ادارة الاعمال وليس الهندسة الكهربائية وخبرتي في ادارة الاعمال والموظفين، متزوج ولي ابن وبنت بعد استشهاد والدي وعودتي الى كردستان ، مارست العمل نائباً لرئيس لجنة العلاقات الخارجية في حكومة الاقليم ولغاية عودتي الى بغداد، وبعد التغيير باسبوعين مارست عملي كمنسق لشؤون حكومة الاقليم في بغداد لحين تشكيل حكومة اياد علاوي، بعدها عينت مساعداً للسيد وزير الخارجية وعملت في السلك الدبلوماسي لغاية انتخابات ٢٠٠٥ ، بعدها رشحت من قبل قائمة التحالف الكردستاني كعضو في مجلس النواب الحالي، وبعد اسبوعين منح لي شرف أن اكون وزيراً في الحكومة وما زلت امارس عملي كوزير للصناعة.

نحن بحاجة الى ملياري دولار

×هل تجدون الموازنة المخصصة لوزارتكم قادرة على النهوض بالواقع الصناعي؟

– في البداية كلا، وسأضرب لك مثالاً على ذلك. فموازنة الوزارة في عام ٢٠٠٦ هي ١٤,٥ مليار دينار ، وكان حينها الدولار يساوي: ١٤٠٠ دينار عراقي فحوالي ١٠ ملايين دولار هي موازنتنا في ذلك العام ، ووزارتنا كما تعرفون مؤلفة من ٦٧ شركة واكثر من ٢٠٠ معمل وتحتاج معداتها ومكائنها الى ملايين الدولارات لاعادة تأهيلها لذلك لم نجدها كافية ، اما موازنتها الاستثمارية لعام ٢٠٠٧ فكانت ٤١ مليار دينار وكل هذه الموازنة لاتكفي لتشغيل خط واحد من خطوط الـ (٢٠٠) معمل التابعة للوزارة. في عام ٢٠٠٨ بعد تقديمنا دراسة شاملة وعميقة عن متطلبات الوزارة قمت بتحويلها الى اللجنة الاقتصادية في مجلس الوزارة وقمنا بمناقشتهم بشأن تلك المتطلبات واستطعنا الحصول على ٦٦٨ مليار دينار كموازنة للوزارة ، ولكن الحاجة الفعلية للنهوض بواقع الصناعة في المجال الاستثماري لاتقل عن ملياري دولار وفق الاسعار الحالية.

×لكنكم صرحتم قبل فترة بأن الوزارة بحاجة الى مليار دولار للنهوض بواقعها؟

– نعم قبل فترة ، وذلك يعود لكون السعر والكلفة متغيران، فمثلاً لو قمت بشراء دار سكنية قبل عشر سنوات ، بالتأكيد سيتضاعف سعره الان، لذا نقول الان وزارتنا بحاجة الى مليارين ومع ذلك فأن هذا المبلغ فيه تحفظ ، فأنا لا استطيع النهوض بمشاريع كبيرة من دون توفر مثل تلك المبالغ، فأقل مشروع اوروبي او عالمي ذي قيمة يحتاج الى مليارين او ثلاثة مليارات دولار لمؤسسة يعمل فيها اكثر من ١٥٠ الف عامل ، فهذه إحدى مشاكلنا.

٧٥% من شركاتنا تعمل الان

×الوزارة اين استغلت تلك الموازنات؟

– نحن كوزارة في الاعوام ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ نفذنا موازنتنا الاستثمارية ١٠٠٪ ، ولم نرجع الى خزينة الدولة دولاراً واحداً.

×لكن الملاحظ هو غياب شبه تام للصناعة العراقية ، فأين استغلت تلك المليارات؟

– كلا بالعكس ، في عام ٢٠٠٤ كان الوضع الاقتصادي هش جداً وهذا يعود لاسباب التغيير، فالكثير من المعامل نهبت وتحت ادارة الوزراء السابقين وهذه نقولها للامانة، ولكن حالياً وبعد تسلمي الوزارة لدينا الان اكثر من ٧٥٪ من شركاتنا تعمل وتقوم بالانتاج لكن منتوجاتنا متباينة ومتفاوتة ، قد تسألون لماذا؟

– الجواب ، لأن الكثير من الامور تؤثر على ديمومة الانتاج مثلاً الكهرباء، فنحن نستطيع الانتاج بصورة دائمة من الزيوت النباتية أو في قطاع النسيج، في حالة توفر الكهرباء ولكن من غير الكهرباء، ستقل كمية الانتاج ويرافقه زيادة في الكلفة ، لذا نحن منتوجنا الهندسي موجود، فشركاتنا حالياً تجهز وزارة البلديات ، وكذلك تقوم بتجهيز وزارتي الكهرباء والنفط ، شركاتنا النسيجية تجهز وزارتي الدفاع والداخلية بالزي العسكري، كذلك نقوم بتجهيز وزارة الصحة من معامل ادوية سامراء ونينوى، وهذا يعني ان منتجات وزارتنا موجودة.

غياب القيود والرقابة على المستورد

×لكنها غير ملمومة من قبل المواطن؟

– نعم، لان كمية المنتج حالياً محدودة وقليلة اذا ما قورنت بكمية المنتج في السابق، وهناك اعراف في السوق العراقي من قبل المنتج المستورد في ظل غياب القيود والرقابة على المستورد ، فهناك منتجات ايرانية وتركية وسورية وصينية ، اما في السابق عندما ذهب الى السوق نجد المنتج العراقي هو من يتصدر السوق، وحتى الكهرباء في السابق وبالرغم من شحتها كانت الجزء الاكبر منها يخصص للمعامل والشركات الحكومية ، اما في الوقت الحالي فالمؤسسة الكهربائية تريد رضا المواطن، لذا نجدها تقتر بالكهرباء على مؤسسات الدولة وتعطيها الى المواطن ، ومعمل بلا كهرباء لايمكن ان يعمل.

١٤٠ مليار لشراء مولدات كهربائية

×لماذا لم تستثمر الاموال المرصودة منذ البداية في شراء مولدات تديم عمل المصانع؟

– منذ عامين ونحن نستثمر في موضوعة المولدات حتى نضمن استقلالية في قضية الكهرباء ، وفي الموازنة سابقاً لم ترصد أموال معينة لغرض شراء المولدات ، والان لدينا مشروع كلفنا ١٤٠ مليار دينار الغرض منه رصد مولدات كبيرة لـ (٢٠) شركة.

×ما عدد القطاعات العاملة والناشطة في الوزارة؟

– لدينا ستة قطاعات ، اهمها القطاع الهندسي وقطاع الاعمار والانشائي، قطاع الغذائي والدوائي والقطاع النسيجي ، قطاع الكيمياوي والبتروكيمياويات وركزنا في عملنا وحسب الاهمية على القطاع الهندسي لكونه مفصلاً من مفاصل الاعمار وتحتاجه جميع الوزارات، وكذلك القطاع الخاص، لذلك رصدنا له مبالغ لاعادة تأهيل الشركات ، مثل شركتي الفارس والاخاء.

مشروع لصناعة قناني الغاز

×ما هي طبيعة انتاج تلك الشركات؟

– حالياً ، لدينا مشروع انتاج قناني الغاز، والخطة التنفيذية ستكون منذ بداية شهر شباط المقبل لقناني الغاز، بعد ان توقفت الصناعة في العراق ما جعل قنينة الغاز التي يتعامل بها المواطن قديمة جداً وصعوبة في استخدامها، وهذا المشروع كلف الوزارة من ٤٠-٥٠ مليون دولار لشركة واحدة ولخط واحد ولمنتج واحد، وهذا المبلغ يعادل جميع مبالغ موازنة عام ٢٠٠٧ ، هناك شركة ابن ماجد الهندسية في البصرة وهذه الشركة تمتلك (٢٠٠٠) من الكفاءات الهندسية المتفوقة وهي ناشطة جداً في عملها ضمن القطاع النفطي، فالكثير من انجازات القطاع النفطي هو من عمل وزارتنا، فمثلاً هناك خلل في ذلك القطاع من ناحية قدرته الانتاجية ، لكن استمراريته في العمل من الذي يتكفل بذلك، نعم هناك شركات تابعة لوزارة النفط، وفي الوقت نفسه لوزارتنا شركات اسهمت في ديمومة الانتاج، فوزارتنا تقوم بانتاج مليوني طن في اليوم من دون الاستعانة بأية شركة اجنبية ، فقط بقدراتنا الذاتية.

السمنت المستورد كيف يدخل الحدود؟

×وهذا ما شمل قطاع السمنت؟

–السمنت العراقي اجود انواع السمنت في العالم، وهو موجود في السوق ، لكن لا تستطيع ادامة وجوده لكثرة الطلب عليه، لذا تجد بعض التجار يقومون الان باستيراد اتعس انواع السمنت من دول مجاورة ودول شرقية ، وهذا السمنت رديء جداً ، والسؤال هو كيف يعبر من الحدود (الله اعلم) وكيف يصل الى المخازن (الله اعلم) ثم يقومون بتعبئته من جديد في اكياس مختومة كونها سمنتاً عراقياً ويتم بيعه في الاسواق بسعر السمنت العراقي الذي يتصف بالجودة العالية، في ظل غياب التقييس والسيطرة.

قانون لحماية المنتوج الوطني

×ماهي الاجراءات التي اتخذتها الوزارة بشأن ذلك؟

– نحن وزارة صناعة صلب عملنا هو الانتاج ، وليس التقييس والسيطرة، ولسنا مسؤولي كمارك، ولايدخل ضمن صلاحياتنا فرض غرامات على المخالفين، هذا من مهمات الجهات الرقابية التابعة للحكومة، ونحن كوزارة ومنذ ثلاث سنوات نعمل على فرض قانون حماية المنتوج الوطني، وذلك لدعمه وليس القصد منه احتكار السوق العراقي، بل على العكس، نحن نسعى للانفتاح على السوق العالمي ولكن وفق معايير ومصالح معينة بحيث لا تكون على حساب العامل العراقي والمنتج العراقي، ومررنا ذلك القانون قبل ٦ اشهر، في مجلس الوزراء وهناك عليه بعض التحفظات من قبل بعض الجهات وما يزال القانون في اروقة البرلمان.

×هل بالامكان توضيح ماهية تلك التحفظات؟

–هناك تفسيرات عدة بعضها واقعي والآخر غير واقعي ، مثل لماذا لانستورد البضاعة الفلانية وليس لدينا ما يناسبها في السوق المحلية، وكذلك منع الاستيراد سيؤدي الى الشحة وبالتالي غلاء الاسعار، ونحن متفقون مع نقطة أننا لا ينبغي ان نستورد البضاعة المماثلة لأنتاجنا الوطني طالما يحمل هذا الاخير ذات المواصفات العالمية، وبالسعر نفسه ، حينئذ علينا ان ندعم منتوجنا الوطني من حيث التسويق، إما اذا لم أكن انتج هذا (القدح) مثلاً، فلا بأس ان استورده واسمح له بدخول السوق العراقية..

ان الامر غير الجائز ابداً عملية ادخال البضاعة المماثلة للمنتوج المحلي والتي تقف وراءها بعض الدول (بلا ذكر اسماء) وغايتها تدمير الاقتصاد العراقي، وأعتى الدول رأسمالية لا تسمح بذلك ، خذ مثلاً السيارة اليابانية التي تباع في اميركا تفرض عليها رسوم ٢٠٠٪ كي لا تنافس ذات المنتوج الاميركي..

للفساد المالي دور في غياب انتاجنا

×الشركة العامة للزيوت النباتية التي كانت تعد من كبرى الشركات في المنطقة لتميز انتاجها، أينها الان.

– هذه الشركة تقوم بتجهيز جزء لا بأس به من مفردات البطاقة التموينية ، لكن بسبب الاستيراد الكثير من لجان المشتريات تعزف عن التعاقد معنا لغرض شراء المنتوج الوطني ، وبدلا من التوجه لمنتوجنا يفضلون التعاقد مع شركات اوروبية وصينية، لاسباب كثيرة.

×هل الفساد المالي احد تلك الاسباب؟

– نعم الفساد المالي احد الاسباب ، بل اهمها ، فبعض لجان المشتريات وبالرغم من توصيات الحكومة بضرورة التعاقد مع المنتوج الوطني، تقوم وتحت ذرائع عديدة بالتهرب من التعاقد معنا، فمثلاً اذا كانت تلك الوزارة بحاجة الى عشرة الاف طن من مادة محددة يأتون ويأخذون من منتوجنا ٥٠٠ طن لاسكات الشركة ، ثم يقومون بكتابة تقرير الى الوزير المعني ، بأن المواد غير مطابقة للمواصفات، وعندما نقوم بتصحيح الامر والاستجابة لمطالبهم نجدهم قد توجهوا الى الخارج وتعاقدوا مع شركات اجنبية، وليقولوا لنا ان شاء الله في المرة المقبلة، والمرة المقبلة يتكرر الامر نفسه.

الصناعة من اعادت بناء جسر الصرافية

×دوركم في بناء جسر الصرافية؟

–الوزارة اسهمت مساهمة فعالة في اعادة تأهيل جسر الصرافية ، فشركات الوزارة قامت بتصليح الجسر وبفترة زمنية قياسية ، ونحن كان بمقدورنا تصليحه بثلاثة اشهر، ولكن اعمال الصيانة والتنظيف هي التي جعلت المدة تطول الى ٦ اشهر، وحين دخلنا الى العملية، انجزنا العمل خلال ٦ اسابيع ، بقدرات عراقية متخصصة ١٠٠٪ حتى الحديد الذي استخدم في عملية بناء الجسر لم نستورد منه سوى ٢٠٪ من الكمية المستخدمة ، اما الباقي كان من الوزارة والكثير من الاعمال التي انجزت في البلد نحن كوزارة شركاء في انجازها ، ان لم يكن لنا دور رئيسي في ذلك، ولكن بسبب اغراق السوق العراقي بالبضائع المستوردة سيلاحظ بالطبع أن الانتاج المحلي قليل ، وهذا ما شمل ايضاً قطاع السمنت.

نقوم بمهمات ليست من اختصاصنا

×لكن ..سيادة الوزير، اليس هناك من هو صاحب مصلحة في استيراد البضائع التي اسميتها مماثلة، من المسؤولين حصراً؟

–لا استطيع ان اقول ذلك، ربما انت تستطيع ان تقول ، بسبب أنني افتقر الى الدليل الذي يثبت ذلك، وانا اؤمن ان هناك في مجلس النواب اكثر من مئة مشروع قانون، حتى الان لم يبتوا بها، اما القانون الثاني الذي قمنا بدعمه، وهو ليس من اختصاص وزارتنا، قانون حماية المستهلك ، بسبب معاناتنا من استيراد مواد ومنتجات اما فاسدة، او منتهية الصلاحية ، كالادوية مثلاً التي تباع باسماء مزيفة ، وتترك أثراً سيئاً على سمعة المنتوج المحلي العراقي، وذكرنا مثالا على ذلك الادوية ، حيث تدخل فاسدة منتهية الصلاحية ثم يقوم بعض ضعاف النفوس بتعبئتها بمغلفات تحمل اسم معمل ادوية سامراء، تساءل هنا اين هي الجهات الرقابية، واين الاجهزة المعنية في وزارة الداخلية ، التي بعثت من يستقصي الحقيقة الى معمل أدوية سامراء ، واكتشفوا ان منتجنا يفوق المواصفات العلمية والعالمية ، وتم ذلك الامر من دون علم الوزارة.. وبالرغم مما كان يحيط معمل سامراء إبان انتشار ظاهرة الارهاب فيها، فأن منتجها بقي محتفظا بسمعته المعروفة..وقد اتخذنا عدداً من الاجراءات الكفيلة بحماية منتجاتنا الدوائية.. وتطوير فاعليتها مثل التوجيه بإستيراد المواد الاولية من مناشئ غربية مشهود لها بالفاعلية ، وكذلك عدم التساهل بمنح الاجازات للشركات الخاصة الا بعد استكمال كل الشروط الصحيحة والمطابقة ، ومتابعة عملها بنحو دوري للتأكد من سلامة منتوجاتها.. اذ وجدنا البعض من اصحاب المشاريع في القطاع الخاص يقوم تحت حصوله على امتياز العمل باستيراد ادوية غير مطابقة للمواصفات وهذا ايضاً ليس من صلب أهتمامات وزارة الصناعة ، ولكننا نقوم به ذلك لأن تلك الممارسات تؤثر في نهاية المطاف على منتوجات وزارة الصناعة، الامر الذي يكلفنا الكثير، ولله الحمد أننا موجودون في شركاتنا ومشاريعنا الصناعية في السوق بالرغم من تحفظ عدد كبير من الشركات الاجنبية في الدخول للاستثمار في العراق لاسباب كثيرة منها الحالة الامنية، وبعض الغموض الذي يلف التشريعات القانونية ، وغيرها..

ولابد من الاشارة الى دعم الامانة العامة لمجلس الوزراء التي عممت توجيهاتها مؤخراً الى كافة الوزارات بشراء ما تحتاجه من منتجات وزارتنا اولاً دعماً للمنتوج الوطني.

فريق حماية المنتوج الوطني

ومن مبادرات وزارتنا تشكيل فريق مهمته متابعة منتجنا الوطني، يقوم بجولات ميدانية في جميع اسواقنا المحلية ، لمعرفة كيفية تسويقه ، ووصوله الى يد المستهلك بصورة أمنية، كما ان من مهامه الاخرى، الكشف عن عمليات التزوير الحاصلة للمنتوج الوطني وابلاغ الجهات المعنية، وذلك لأننا لانستطيع الاعتماد على الجهات المكلفة بهذا العمل لأنها تفتقر الى الامانة في ادائه ولذا بات تحركنا بهذا الاتجاه فعال جداً ، وقد أمسينا ليس مصنعين ومنتجين، بل متابعين لمجريات السوق وشرطة في الوقت ذاته..من أجل سلامة منتوجنا الوطني والمحافظة على سمعته ، اذ تقوم الوزارة عبر هذا الفريق بنسبة ٨٠٪ من واجبات جهات اخرى..

بطالة مقنعة ومشكلات اخرى

×تحدثتم عن احتياجات الوزارة لتشغيل الشركات، في حين يقول المحافظ ان الوزارة غير جادة في ذلك ، ما تعليقكم؟

–أنا ارى العكس، خذ مثلا معمل الزجاج في الرمادي الذي يحتاج، كعدد أقصى من العمالة، الى ١٥٠٠ عامل ، فأذا أعيد تأهيله ١٠٠٪ على وفق الطاقة التصميمية وتوفرت كل شروط الانتاج من كهرباء ومواد أولية وعمالة وغيرها من الشروط، في الوقت الذي ينتسب للعمل فيه ٣٠٠٠ عامل، الأمر الذي يمنع المستثمر من الدخول في هكذا مشروع فضلاً عن الضمانات الأمنية وحدث ان فاتحنا عام ٢٠٠٧ عبر وفد أرسل من قبلنا الى شركة (شيشيجام) التركية وهي من كبريات الشركات العالمية ذات الصلة رفضوا المجيء للأسباب ذاتها الآنفة الذكر.. وبعد ذلك أعلنا مناقصة لأربع مرات، وخاطبنا عدة جهات، فالمشكلة الراهنة في هذا الموضوع تتمثل في ان اية عملية انتاج تحتاج الى استثمار لاتقل كلفته عن مئة مليون دولار.. أما ان يقول المحافظ ان الامر يحتاج الى خمسة او عشرة ملايين ، فالامر يشبه ان لديك شق في قطعة قماش وتقوم بخياطته..العمل لا يمضي بهذه الوتيرة.. نعم لدينا بطالة مقنعة..ويمكن لنا تسريح الفائض من العمالة، ولكن هل هذا فعل أخلاقي أو انساني..؟

التهجير ألحق أضراراً فادحة بنا

وهناك مشكلة أخرى لم تعاني منها اية وزارة بقدر وزارة الصناعة..ذلك لأن لدى الوزارة معامل في جميع انحاء الوطن، وتديرها عمالة مختلطة من جميع الطوائف..وبسبب التهجير والعنف الطائفي ، حدث ان الشركة او المعمل الذي يقع في منطقة سنية لا يستطيع الشيعي العمل فيه، والعكس صحيح مع الاسف.. خذ وزارة الصحة لم تتأثر مثلما تأثرت وزارتنا، فالطبيب الذي يعمل في ديالى، بعد التهجير راح يعمل في كربلاء، وكذا الممرض ، ووزارة التربية كذلك فالمعلم الذي كان يعمل في محافظة ثم هجر منها، عاد ليعمل في محافظة أخرى.. إما بالنسبة لنا فلدينا معمل ينسج في واسط، من هجر منه، لايستطيع العمل في معمل للسمنت في السماوة، ومن كان يعمل في مصانع البتروكيمياويات في البصرة، قدم الى المحولات الكهربائية في ديالى، فأين هذه من تلك، وبالاجمال فقد لحق بعمل وزارة الصناعة أذى كبير..

ان تصفية الاعداد العاملة الكثيرة من منتسبي وزارة الصناعة ليست من مهام الوزارة، بل من واجبات الدولة.

الأرهاب أغلق منشأتي الصمود والنصر

×ألم يكن بالامكان رجوع المهجرين من العاملين في تلك المشاريع الى مواقع عملهم الاولى ، بعد أستتباب الامن الواضح في معظم محافظاتنا؟

– المشكلة ليست بهذه البساطة ، المشكلة مركبة ، عدد العائدين الى مواقع عملهم الاولى، لايكاد يذكر، واسباب ذلك ان هناك مخالفات كثيرة ارتكبت منها على سبيل المثال لا الحصر، العمليات الواسعة في التزوير، والتي يخشى منها البعض لأن فيها فتح ملفاتهم من جديد، ولكن هناك من يروم العودة الى موقع عمله الاصلي مثلاً هناك من يريد العودة الى منشأتي الصمود والنصر في منطقة التاجي وفي عام ٢٠٠٦ حدث ان مجموعة من العاملين ولدى عودتهم الى منازلهم تعرضوا الى القتل في الشارع ما أثار حفيظة ٥٠٠ منتسب طالبوا الوزارة بنقلهم رافضين العمل في المنشأة ، فما كان من الوزارة الا اقامة مجمع مسقف وجهزناه بما يلزم لإقامة ورشة عمل في منطقة الكاظمية..اما بشأن ما طرحه المحافظ فنحن مستعدون لقبول أي مستثمر مؤهل وقادر على اعادة المشروع الى وضع الانتاج ، مثلما منحنا المستثمرين في سمنت كبيسة، ومعمل فوسفات عكاشات هناك مستثمرين مهتمين به وهم مصريون واردنيون، وكان لدينا تنسيقا كاملا مع المحافظ السابق للانبار على وفق المعطيات والشروط الاصولية، اما ما يريده المحافظ الحالي عليه ان يخضع لذات الضوابط التي مر ذكرها ، وليس على وفق رغبة المحافظ أو غيره..

الحكومة تفتقر لرؤيا واضحة بشأن البطالة

النقطة الاساسية في هذا الموضوع، مسألة الخصخصة، اذ يتساءل الكثيرون لماذا لا نبيع مشاريعنا ونخرج من أشكالات هذه المعمعة كلها؟

اقول اولاً لانمتلك قانون خصخصة كامل في البلاد، نعم لدينا قانون بيع وايجار املاك الدولة غير انه لايشمل مثل هكذا مشاريع ونأمل من الدورة البرلمانية المقبلة تشريع قانون جديد في موضوعة الخصخصة، هناك الكثير من المستثمرين يرفض مفهوم الدخول في القطاع العام بشراكة، وهو حق لهم ، ولكن القانون حتى الان لايسمح بالخصخصة ، بالرغم من وجود العمالة الفائضة التي لاتتناسب مع توجهات من يشتري المشروع وهذه المشكلة تخص شرائح واسعة من المنتسبين لمشاريع الدولة الصناعية، وعلينا ان نعترف فنحن كحكومة نفتقر الى رؤيا واضحة عن كيفية التصرف بموضوعة البطالة، وابوح لك بما ليس معلناً على الملأ فنحن نقوم بنقل اعداد مهمة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارات أخرى، ولكن هذا لايتناسب مع حجم المشكلة، التي تعانيها كل وزارات الحكومة التي تشهد ترهلاً إدارياً كبيراً..

معوقات..وتدابير

× يقال ان معمل البتروكيمياويات ومعمل الاسمدة ومعامل اخرى معطلة حالياً، من ضمنها محطات تصفيات مياه، فما تعليقكم على ذلك؟

– الحقيقة ان مشروع البتروكيمياويات ومشروع الاسمدة يشتغلان حالياً، أما بشأن محطات تصفية المياه وفي البصرة حصراً ، فهي شبه معطلة بسبب الملوحة ، وعلى الصعيد السياسي قمنا بإستدعاء السفير الايراني الى مقر الوزارة وأكدنا له ضرورة ان يقوم الجانب الايراني بفتح مجرى مياه أنهر الكرخا والكارون وغيرها من الانهار المغلقة من جانبهم، وأرسلنا من قبلنا موظفاً بدرجة مدير عام في عضوية الوفد الذي قاده وزير الموارد المائية لزيارة طهران، وبالأمس زارني مدير عام معمل البتروكيمياويات وقمنا بحفر ستة آبار أرتوازية ، وحالياً نقوم باستخدام هذه الابار في تجهيز المعمل بالمياه، ومن ناحية اخرى منحت الوزارة قرضاً للشركة ذاتها وقدره مليون دينار من اجل شراء معدات لتصفية المياه من الملوحة، وفي المدى المنظور خلال الاشهر المقبلة لن تكون لدينا اية مشكلة ازاء الملوحة لأننا عالجناها بمبادرة داخلية..

أما بشأن مشروع الاسمدة فنحن نعمل حالياً بخط واحد من خطي المشروع والسبب يرجع الى عدم توفر الغاز الكافي للتشغيل ، وانتاجنا الذي يعادل (٣٠٠-٤٠٠) الف طن مباع مسبقاً الى وزارة الزراعة..

مقياسنا جدوى المشروع اقتصادياً

× ماذا بخصوص معملي الورق والسكر في ميسان؟

–في الحقيقة ان الجدوى الاقتصادية لهذين المعملين ليست متينة، ونحن محددين بحصة مالية ينبغي لنا استخدامها في تأهيل المشاريع التي يمكن لها ان تنتج سريعاً وتغطي احتياجاتها واحتياجات السوق في الوقت ذاته، ومن هذه الاخيرة الصناعات الهندسية والكيمياوية والانشائية ، فضلاً عن كون السوق ليست بحاجة كبيرة لمادة الورق لاسيما ان الخبراء يتفقون على ان القصب العراقي لايمكنه انتاج ورق ينافس المستورد ، لذا ليست هناك جدوى اقتصادية من تشغيل المعمل اذا ما نظرنا الى ملف المواد الاولية والتشغيل والراتب.

في حين ان تشغيل معمل الكلور ينطوي على جدوى اقتصادية عالية لحاجتنا اليه في مختلف الاستخدامات الصناعية ، وكذا حاجة السوق اليه..

اما بشأن معمل السكر فالمشكلة الاولى تكمن في ضعف التجهيز الزراعي من القصب والبنجر، فضلاً عن رداءة نوعيتهما حالياً، كما ان استيرادهما سيكون مكلفاً وغير ذي جدوى.

مشكلة منتسبي التصنيع العسكري

×هناك مشكلة أخرى قائمة سيادة الوزير ، هي مشكلة الاعداد الكبيرة من العاملين في مصانع هيئة التصنيع العسكري ، ما هي مصائرهم؟

–أحيل على وزارة الصناعة اكثر من (٣٠) الف عامل من منشآت ومصانع تلك الهيئة ، ما يلقي بعبء فادح على كاهل وزارتنا، ولم يكن من حل أمامنا سوى تشكيل لجان لتقييم كفاءة من تحتاجه الوزارة في الوقت الذي يمكن للحكومة أحالة اولئك الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية كنوع من الحل لمشكلتهم.. وقد نوقشت هذه المشكلة من قبلنا مع وزير المالية ورئاسة الوزراء، قلت لهم انتم من جهة تطالبونني بالقضاء على البطالة المقنعة في منشآت وزارة الصناعة ومن جهة اخرى تزجون بالالاف لغرض ضمهم الى منتسبي الوزارة الامر الذي يشكل ضغطاً كبيراً علينا، في الوقت الذي ينبغي ان تقوم وزارتي المالية او وزارة الدفاع بايجاد مخرج لهذه المشكلة.

مبدأ التوأمة

×ماذا عن مبدأ التوأمة مع الشركات الاهلية في مجال صناعة السيارات وغيرها؟

–نحن اول من نادى بمبدأ التوأمة مع القطاع الخاص والشركات الاجنبية وقد انجزنا عملاً مهماً في هذا المجال، اذ تم الاتفاق مع شركة الهجرة بالتعاون مع شركة (مارووبيني) للصناعات الكهربائية في محافظة ديالى. وكذلك مع شركة (الميسرة) لأستثمار معمل سمنت القائم ، فيما أحيل استثمار معمل سمنت كربلاء الى شركة عراقية بريطانية وبمشورة من شركات (لارباج) الفرنسية التي انشأت معملاً للسمنت في السليمانية، ونحن مستمرون في هذا التوجه، وبعد ان ننهي حوارنا لنا لقاء مع وفد كوري لمناقشة استثمار معمل الحديد والصلب في البصرة بمبلغ ملياري دولار، ليكون اكبر مشروع من نوعه ليس فقط في منطقة الشرق الاوسط بل حتى في جنوب آسيا كلها، والمعمل يوظف الان (٥-٦) الاف عامل ، فيما سيوظف بعد اتمام الاتفاق اكثر من (٢٠) الف عامل.

وفي مجال صناعة السيارات لدينا عرض من شركة (بيلنربينس) البريطانية لتجميع شاحنات (مرسيدس) في الاسكندرية، كما وقعنا عقداً مع شركة سكانيا السويدية قبل ستة اشهر لذات الغرض ، كما التقينا قبل ايام وفداً جيكياً عالي المستوى يرأسه وزير الصناعة الجيكي مع ٢٧ ممثلاً لشركات جيكية ، وتم الاتفاق على جملة مشاريع ونحن بصدد توقيع عقد لتصنيع جرارات عنتر في بابل..

دعم القطاع الخاص

وفي مجال دعم المشاريع المتوسطة في القطاع الخاص وزعنا ما قيمته (٢٠) مليون دولار في عام ٢٠٠٧ لدعم تلك المشاريع بغية استنهاض الصناعة المحلية وامتصاص البطالة ومن ثم دعم خطة فرض القانون في بغداد، وقد بلغ عدد المستفيدين من ذلك المبلغ (١٦٦٤) مشروعاً صناعياً في بغداد وبصيغة قروض ميسرة التسديد وقد نجحت هذه العملية بنسبة ٧٠٪ ما شجعنا لتخصيص مبلغ في موازنة عام ٢٠٠٨ ليشمل الدعم جميع محافظات العراق لاسيما التي شهدت اوضاعاً امنية غير مستقرة..

أتفاقيات ضارة بالاقتصاد العراقي

×كيف تقيمون الاتفاقيات الحكومية مع الدول المجاورة؟

–في الحقيقة أنا لم اذهب لعقد اية اتفاقية مع دول الجوار، ولكن الحكومة عقدت عدة اتفاقيات مع دول الجوار، صبغتها العامة سياسية وليست اقتصادية اذ تجعل العراق سوقاً استهلاكية لمنتجات دول الجوار، الامر الذي يسبب خسائر فادحة على أكثر من صعيد اقتصادي في البلاد، وكان الاجدى ان تتم تلك الاتفاقيات تحت شرط المعادلة بين واردات العراق من تلك الدول وصادراته غير النفطية اليها..

×هل اتيتم للوزارة عن طريق المحاصصة؟

–كلا ..طبعاً ولو كنت قد اتيت للوزارة عن ذلك الطريق، لما ابقيت على طاقم الوزارة الموجود منذ عهد الاستاذ حاجم الحسني الوزير الاسبق والذي تلاه الاستاذ اسامة النجيفي ، كل الوكلاء باقون لأنهم من ذوي الكفاءات وكذلك الموظفون الاساسيون ، وحتى افراد حمايتي لم يفرضهم احد علي وفيهم المسيحي والكلداني والاشوري والكردي والعربي السني والشيعي.

انا في النهاية اؤمن بآلية العمل المؤسساتي وليس الاجتهاد الفردي العشوائي كما انني مع المهنية في العمل..

×هل انت جندي مجهول؟

–ليس بهذا المعنى، لدي علاقات طيبة مع وسائل الاعلام المختلفة كالعراقية والسومرية والحرية وغيرها، ومع الصحف كذلك وأظن أنني لم التق جريدتين فقط هما التآخي والمدى التي شرفتمونا اليوم بلقائها.

وزير الصناعة مع المحرر